Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة
دورة بربادوس الافتراضية
3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: زيادة التمويل من أجل التنمية

الأونكتاد الخامس عشر

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- تناولت هذه المائدة المستديرة التفاوتات التي كشفت عنها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي حالت دون قدرة البلدان النامية على "إعادة البناء على نحو أفضل". وتجلت هذه التفاوتات في المجالات التالية: توزيع اللقاحات وإيصالها؛ والحيز المتاح في المجال المالي للتصدي للجائحة؛ والصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الجائحة. وفي كل مجال من هذه المجالات، كانت البلدان النامية في وضع أسوأ بكثير من البلدان المتقدمة النمو، وأصبح تحقيق الانتعاش أكثر صعوبةً بسبب الظروف القائمة أصلاً في البلدان النامية قبل ظهور الجائحة، بما في ذلك أعباء الديون المرتفعة التي لا يمكن تحملها، وتزايد أعباء خدمة الديون، وارتفاع أسعار الفائدة بدرجة يزداد معها الحصول على التمويل الدولي تعقيداً. وتمحورت المناقشات حول الحاجة إلى إصلاح النظام القائم لمعالجة الدين الخارجي وزيادة الموارد المالية.

2- وتألف فريق المناقشة من الشخصيات التالية: وزير الاقتصاد في الأرجنتين؛ ورئيسة وزراء بربادوس؛ والحائز على جائزة نوبل والأستاذ في جامعة كولومبيا؛ والنائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الاقتصادية والتحول الرقمي في إسبانيا؛ والأمينة العامة للأونكتاد.

3- وخلال المناقشة، لاحظ جميع المشاركين أن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، وإن كانت موضع ترحيب، غير كافية عموماً وغير مناسبة من حيث نطاق التغطية لأنها لا تغطي سوى الديون الرسمية الثنائية ولا تشمل الديون المؤسسية المتعددة الأطراف أو الديون الخاصة. ولهذا السبب، لن تشمل المبادرة معظم الديون المستحقة على أفقر البلدان المؤهلة للاستفادة منها.

4- وشدد العديد من المشاركين في حلقة النقاش على ضرورة إصلاح بعض جوانب نظام الديون الدولي، بما في ذلك اختلالات موازين القوى وعدم تماثل المعلومات في عمليات إعادة هيكلة الديون، فضلاً عن إعادة النظر في مستوى عتبة الاستدامة الذي يحدَّد على أساس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ ومراجعة التقييمات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون التي تستند إليها المفاوضات بين المدينين

الرجاء إعادة الاستعمال

والدائنين فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون؛ وإعادة النظر في قرار الجمعية العامة 319/69 بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وسلط أحد المشاركين الضوء على سابقة الإنعاش في فترة ما بعد الحرب المتمثلة في إصدار سندات طويلة الأجل على مدى 50 أو 100 سنة لمعالجة الديون الخضراء والديون المتصلة بالجائحة معاملةً مختلفة في المستقبل.

5- وفيما يتعلق بمصادر التمويل الجديدة، اعتبر أعضاء فريق المناقشة أن التمويل المختلط لم يحقق النتائج المأمولة، وأبدوا آراءهم بشأن أفضل السبل لتوجيه الحصة غير المستخدمة من قيمة حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي مؤخراً، بمقدار 650 مليار دولار، من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وأشاروا إلى القناتيْن الرئيسيتيْن التاليتيْن: الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة الذي اقترحه صندوق النقد الدولي؛ ومصارف التنمية الإقليمية والوطنية. وأعرب جميع المشاركين في حلقة النقاش عن تأييدهم للقناتيْن كلتيْهما. ومع ذلك أعرب عدد من المشاركين في حلقة النقاش عن الانشغال إزاء الشروط الضيقة المفروضة في إطار الصندوق الاستئماني، التي لا تأخذ في الاعتبار إلا النفقات المتعلقة بتغير المناخ ويمكن أن تضعف الصلة بين حقوق السحب الخاصة والتنمية وتقوض قدرة البلدان النامية على توجيه هذه السيولة إلى حيث تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك التعليم والاحتياجات الإنمائية الأخرى. وأفاد العديد من المشاركين في حلقة النقاش بأنهم يفضلون توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية، التي تملك معارف متخصصة وإقليمية ومحلية والتي لا ترتبط بها صورة المقرض الأخير مثل صندوق النقد الدولي. وأعرب أحد المشاركين في حلقة النقاش عن تأييده لمبدأ الشروط الضيقة المرتبطة بتغير المناخ وتخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس سنوي في حالة البلدان النامية، لدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، نظراً لأن البلدان المتقدمة النمو لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ المحددة في مبلغ 100 مليار دولار سنوياً.

6- وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، أكد أحد المشاركين في حلقة النقاش أن البلدان النامية فتحت أسواقها أمام الشركات المتعددة الجنسيات، ولكنْ في غياب إطار عالمي ينظم عملية تحصيل الضرائب بمعدلات تتناسب مع الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الشركات المتعددة الجنسيات في هذه البلدان، لا تحصل البلدان النامية على حصة عادلة من الإيرادات التي تولدها هذه الأنشطة؛ وحتى الاتفاق الضريبي الدولي المزمع إبرامه، فهو موجه بالأساس إلى البلدان المتقدمة النمو.

7- وفي الختام، أثنى المشاركون في حلقة النقاش على الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وإنجاز البحوث بغية فهم التفاوتات في التمويل من أجل التنمية فهماً أفضل، بما في ذلك زيادة التكاليف والشروط غير المواتية للحصول على التمويل، كما أشادوا بعمله على إيجاد نُهج جديدة وبجهوده في مجال الدعوة التي تمس الحاجة إليها من أجل إصلاح عمليات إعادة هيكلة الديون لدعم البلدان المدينة في معالجة اختلالات موازين القوى.